اطلع على سير العمل في عدد من المنشئات الصناعية

وزير الصناعة والتجارة يناقش تفعيل الأنشطة التجارية بعدن

عدن /سبأ

أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب، على أهمية المشاريع الاستثمارية في النهوض بالاقتصاد الوطني .. وأن معوقات النشاط الاقتصادي في اليمن تكمن في اعتماده بشكل أساسي على الإنتاج الطبيعي ولم يعتمد على الإنتاج الصناعي لتحقيق النهضة الاقتصادية المطلوبة.

وأوضح وزير التجارة والصناعة لدى ترؤسه اجتماعاً للغرفة التجارية والصناعية أمس بعدن نوقش فيه عدد من القضايا المتعلقة بتفعيل الأنشطة التجارية بالمحافظة ودورها في النهوض بالاقتصاد اليمني، أن الفساد هو الفاعل الأساسي المسبب في تدهور الاقتصاد اليمني خلال السنوات الماضية، ونهوض هذا الاقتصاد مرهون بمدى مكافحة الفساد ".. مؤكدا أن الوزارة تعمل حاليا على استقرار الأوضاع الاقتصادية والتجارية والتي من شأنها تحقيق التطور والتفاعل الاقتصادي المنشود.

وشدد الوزير بن طالب على ضرورة تكاتف جهود الجميع والعمل بروح الفريق الواحد لإعادة الاقتصاد اليمني إلى مكانته الطبيعية من خلال استغلال الموقع الاستراتيجي الذي تمتلكه اليمن، والاستفادة من المنافذ البحرية والبرية والجوية ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بتحقيق النجاحات والازدهار والانتعاش الاقتصادي بهدف اللحاق بركب الدول المتقدمة.

وقال :" وجهنا الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة بتقديم صيغة عمل مناسبة تحمل قدرا كبيرا من المصداقية لضمان جذب رؤوس الأموال والمستثمرين للاستثمار وإنشاء المشاريع في اليمن وخلق منافسة تجارية حقيقية فيما بينهم تمكنهم من اختيار الموقع المناسب لممارسة نشاطهم التجاري ".

من جانبه ثمن رئيس الغرفة التجارية والصناعية بعدن محمد عمر بامشموس، تفاعل قيادة وزارة الصناعة والتجارة في حل إشكاليات المستثمرين والتجار .. معرباً عن سعادته بزيارة وزير الصناعة والتجارة للغرفة التجارية والصناعية للاستماع إلى مقترحات وآراء رجال المال والأعمال والمستثمرين والصعوبات التي تواجههم أثناء ممارسة أنشطتهم التجارية المختلفة للخروج بنتائج ايجابية تهدف إلى الارتقاء بالعملية التجارية والصناعية.

وناقش الاجتماع الذي ضم عدداً من رجال المال والأعمال والمستثمرين، إمكانية تطبيق القرارات الخاصة بالعملية التجارية والنشاط الاقتصادي التي يتم اتخاذها على مستوى الدولة والقضاء على معوقات النهضة الاقتصادية وبؤر الفساد وتوحيد المواصفات والمقاييس.

وتطرق الاجتماع إلى ضرورة تسهيل الإجراءات المتعلقة بعملية الاستيراد التصدير وتحقيق الأمن والاستقرار وتوفير الخدمات وتثبيت العوامل المشجعة على الاستثمار والتجارة.

من جانب آخر اطلع وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب بمحافظة عدن أمس، على سير العمل في عدد من المنشآت والمرافق الصناعية والتجارية وأنشطتها الإنتاجية.

حيث اطلع الوزير بن طالب على سير أداء الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة، ومعرفة احتياجات العاملين فيها ومتطلباتهم وكيفية الإجراءات التي يتعاملون من خلالها مع رجال المال والأعمال والمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال.

واطلع وزير الصناعة والتجارة ومعه المدير الإقليمي لمجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاؤه رشاد هائل سعيد، على آلية سير العملية الإنتاجية في رصيف وأقسام الشركة اليمنية للمطاحن وصوامع الغلال بعدن التابع للمجموعة.

واستمع الوزير خلال جولته في مختلف الأقسام والوحدات الإنتاجية بالشركة إلى شرح مفصل من المدير العام للمجموعة نشوان علي محمد سعيد حول نشاطها الخاص بعملية إنتاج القمح وطاقتها الإنتاجية وسعتها التخزينية ووجود كميات كافية من مادة القمح التي تلبي احتياجات المجتمع ويتم تسويقها بشكل طبيعي في الأسواق وتوفيرها بأسعارها الثابتة للمستهلكين سواء المواطنين أو أصحاب الأفران.

كما تفقد الوزير بن طالب شركة العلم الصناعية الخاصة بصناعة أكياس القمح والأسمنت، واستمع خلال جولته في دوائر وأقسام الشركة من مدير عام الشركة خالد دغيش، إلى سير العمل في الشركة وطاقتها الإنتاجية.

وكان وزير الصناعة والتجارة تفقد مجموعة من المنشآت الصناعية والتجارية والاقتصادية شملت مصانع الغزل والنسيج والتبغ والكبريت، وكذا مصنع الحديد بمحافظة لحج التابع للمستثمر مطلوب عاطف.

والتقى الوزير خلال زيارته للمنشآت الصناعية والتجارية والاقتصادية بالقائمين عليها والعاملين فيها لتلمس همومهم ومعرفة مشاكلهم والعمل على معالجتها وتحسين مستوى الإنتاج وبما من شأنه خدمة الاقتصاد الوطني.

وأكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب لـ"سبأ" بأن زياراته الميدانية وتفقده للمنشآت الإقتصادية والتجارية تأتي في إطار حل المشاكل والصعوبات التي تواجه المصانع الحيوية والنهوض بالعملية الاقتصادية ودعم القدرات الصناعية والتجارية باعتبار عدن من أهم المناطق ذات التاريخ الطويل في مجال التجارة والصناعة.. مثمناً الجهود التي يبذلها القائمون على تلك المنشآت وسعيهم لتجاوز الإشكاليات التي تعترض سير عملهم.

السقطري يتفقد سير العمل في مشروع المجمع السمكي بعبس

حجة/سبأ

تفقد وزير الثروة السمكية عوض سعد السقطري ومعه أمين عام المجلس المحلي بمحافظة حجة أمين صالح القدمي أمس سير العمل الجاري بمشروع المجمع السمكي بمنطقة بحيص مدجيرية عبس البالغ تكلفته ٧٩١ ألفاً و٥٢٧ دولاراً على نفقة الوزارة.

يتكون المشروع من سوق حراج للأسماك مع المرافق الخدمية وكذا مكاتب إدارية ومخازن وغرف المولدات والحراسة وطريق اسفلتية بطول ٣٠٠ متر، ويقدر نسبة الانجاز بالمشروع ٦٠٪.

واطلع الوزير السقطري وأمين عام محلي حجة القدمي ومعهما وكيل الوزارة لقطاع التخطيط والمشروعات عبد الهادي خضر ووكيل الوزارة لقطاع خدمات الإنتاج والتسويق غازي لحمر ورئيس الاتحاد التعاوني السمكي علي بن شباء خلال زيارتهم لمديرية ميدي على سير العمل بمشروع ميناء ميدي السمكي البالغ نسبته ٩٥٪ بتكلفة ٧مليارات ريال تمويل حكومي .

وخلال الزيارة وجه وزير الثروة السمكية بسرعة انجاز مشروع المجمع السمكي بمنطقة بحيص وفقا للبرنامج الزمني المحدد والمواصفات المتفق عليها، وكذا سرعة استكمال مرافق مشروع ميناء ميدي المتمثل في انجاز ساحة الحراج والرصيف وإنشاء وحدة الثلج.

وتعرف وزير الثروة السمكية وأمين عام محلي حجة خلال زيارتهم لمنفذ الطوال الحدودي بمديرية حرض على سير أداء مركز الصادرات السمكية ومستوى الجهود التي يبذلها في سبيل إعادة اختبار وتجهيز الصادرات السمكية.

واستمعا إلى تقرير مدير عام مكتب الثروة السمكية بالمحافظة أحمد طالب بشأن إجمالي حجم الصادرات اليمنية من الأسماك عبر منفذ الطوال خلال العام المنصرم ٢٠١١م التي بلغت ٣٧ ألفاً و٨٢٩ طن بقيمة مالية ١٨ ملياراً و٦٩ مليوناً و٥٦٤ ألف ريال ، بلغت إيراداتها المالية ١٩٦ مليوناً و٨٩٤ ألف ريال .

ووجه الوزير السقطري بإعادة تنظيم عملية التصدير وتوفير بعض المستلزمات المخبريه اللازمة للمركز وتوسيع مهامه .

إلى ذلك ناقش اجتماع برئاسة وزير الثروة السمكية بحضور أمين عام محلي محافظة حجة بمديرية عبس أمس المهام المتعلقة بشئون الاصطياد البحري ، وكيفية تنمية هذه الثروة وتسخيرها في دعم الدخل القومي للوطن .

وأكد الاجتماع الذي حضره عضوا مجلس النواب علي بن علي الطيب ومحمد الرزوم وعدد من أعضاء السلطة المحلية بعبس وميدي أهمية تشجيع الصيادين التقليديين والبحث عن فرص اقتراض تمكن العاطلين منهم من العمل والكسب.

كما تم التأكيد على ضرورة تضافر الجهود بين مختلف الجهات الحكومية والقطاعات الخاصة للنهوض بأوضاع الاصطياد البحري وتوسيع أنشطته لمواكبة المشاريع الحيوية في هذا المجال.

خطة طوارئ لاستخدام المخزون في حال إغلاق المضيق

دول الخليج تدرس مد أنبوب نفط إلى شاطئ بحر العرب كبديل لـ"هرمز"

الثوره/متابعات

تدرس دول الخليج بجدية مدّ أنبوب نفط يربط جميع دول مجلس التعاون الخليجي، ويكون مصبه في سلطنة عمان على شاطئ بحر العرب، وذلك لأسباب بيئية عدة، وعليه تستطيع ناقلات النفط العملاقة الرسو على موانئ في بحر العرب ذات غاطس عميق.

وهنالك أيضا مسألة التقلبات السياسية، التي لعبت دورا في هذا المشروع الذي قُدم من قبل سلطنة عمان منذ سنوات في أحد مؤتمرات القمة الخليجية. وقد كلف أحد المؤتمرات بإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع، والآن أثارت بعض دول المجلس إمكانية الإقدام على تنفيذ هذا المشروع، وفقاً لصحيفة "القبس" الكويتية.

يشار إلى وجود مشروع سابق لتحويل النفط العراقي من جنوب العراق الى مدينة حفر الباطن ومنها الى ميناء ينبع على البحر الأحمر.

وأكدت مصادر مطلعة في شؤون النفط أن دول الخليج كانت قد أعدت خطة تقضي برفع الإنتاج والعمل على توفير منافذ تصدير بديلة عن مضيق هرمز منذ سنوات، وبحسب المصادر فإن الخطة تقضي استعداد دول الخليج لتعويض أي نقص في سوق النفط العالمية، في حال فقدت السوق النفط الإيراني، وذكرت المصادر أن الخطة ستكتمل بحلول ٢٠١٨م، والتي من شأنها أن تطمئن الأسواق العالمية.

وفي السياق ذاته نقلت "رويترز" عن دبلوماسيين ومصادر في صناعة النفط أن الدول الغربية أعدت هذا الأسبوع خطة طوارئ لاستخدام كمية كبيرة من مخزونات الطوارئ للتعويض تقريبا عن كل نفط الخليج الذي سيفقد اذا أغلقت إيران مضيق هرمز.

وأضافوا قولهم ان مديرين كبارا في وكالة الطاقة الدولية التي تقدم النصح الى ٢٨ دولة مستهلكة للنفط ناقشوا يوم الخميس خطة قائمة لإطلاق ما يصل الى ١٤ مليون برميل يومياً من مخزونات النفط المملوكة للحكومات في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وبلدان مستوردة أخرى.

واذا اتخذت خطوة على هذا النطاق فإنها ستكون أكبر من خمسة أضعاف أكبر إطلاق للمخزونات في تاريخ الوكالة والذي تم عقب غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠م.

وتقول الخطة ان اقصى كمية يتم اطلاقها – وهي ١٠ ملايين برميل يومياً من الخام ونحو اربعة ملايين برميل يوميا من منتجات التكرير– يمكن الاستمرار في تنفيذها خلال الشهر الأول من جهد منسق.

وقال دبلوماسي أوروبي: "سيكون هذا رداً ضرورياً ومعقولاً على إغلاق المضيق. ولن يستغرق تنفيذه وقتاً طويلاً ان اقتضت الحاجة ذلك... ومن المستبعد ان يكون مثار جدال وخلاف بين اعضاء الوكالة".

واذا تم إغلاق المضيق فإن السعودية –وهي أكبر مصدر للنفط في العالم– يمكنها شحن المزيد من الخام عبر شبكة انابيب تمتد من شرق البلاد الى غربها الى ميناء ينبع على البحر الأحمر.

إجراءات استثنائية

وتتمتع الإمارات العربية المتحدة ايضا بمرونة في التصدير. فهي قاربت على إتمام إنشاء خط أنابيب خام أبو ظبي الذي سيتفادى المضيق لينقل ما يصل الى ١,٥ مليون برميل يوميا الى المحيط الهندي. وقالت مصادر الصناعة إن خط الأنابيب تم اختباره وان اول تدفق للنفط في الخط قد تم بالفعل.

وقال احد المصادر "الأمر مجرد ضغطة زر".

وقالت مصادر الصناعة إنه من المستبعد ان تطلق وكالة الطاقة الدولية كميات من مخزونات النفط في حالة فرض حظر للاتحاد الاوروبي على إيران.

وأضافوا ان اوروبا ستقلل وارداتها من النفط الإيراني بينما ستسعى طهران الى زيادة صادراتها الى أكبر زبائنها في آسيا.

مهما يكن من أمر فإن بوب ماكنالي مستشار البيت الأبيض السابق في شؤون الطاقة والآن رئيس مجموعة رابيدان الاستشارية قال إنه حتى حدوث انقطاع محدود للإمدادات – إذا حدث إن أوقفت إيران بعضا من انتاجها بسبب ضغوط العقوبات – قد يتطلب اتخاذ اجراءات.

وقال ماكنالي: "بالنظر الى محدودية فائض الطاقة الإنتاجية لدى منظمة اوبك فإنه قد يتعين دراسة اطلاق كميات من مخزونات وكالة الطاقة الدولية إذا حدثت انقطاعات للامدادات لفترات طويلة حتى وان كانت أقل من الشحنات التي تمر عبر مضيق هرمز".

ويعتقد خبراء نفط كثيرون ان هذه التهديدات كلامية تهدف الى رفع اسعار النفط في محاولة لتفادي العقوبات.

وقال الدبلوماسي الاوروبي: "وكالة الطاقة الدولية تراقب الوضع عن كثب وقلقة الى حد ما بشأنه".

وتستهدف الحكومات الغربية صادرات النفط الايرانية ويقوم الاتحاد الاوروبي بإعداد خطة لفرض حظر على صادرات ايران من النفط الخام اليه والبالغة نحو ٥٠٠ الف برميل يوميا بينما فرضت واشنطن بالفعل عقوبات مالية للتثبيط عن اجراء معاملات مع طهران.

بحث مجالات التعاون الاستثماري بين بلادنا والصين

عدن/سبأ

بحث رئيس المنطقة الحرة بعدن الدكتور عبدالجليل الشعيبي أمس مع رئيس مجلس إدارة شركة بكين الصينية للتصميمات الهندسية المحدودة لى هوا لياو والوفد المرافق له الفرص الاستثمارية المتاحة في المنطقة.

وخلال اللقاء قدم الدكتور الشعيبي للوفد الصيني نبذة عن التسهيلات والمزايا التي تمنح للمشاريع القائمة وفقاً لقانون المناطق الحرة والتسهيلات الأخرى التي تقدم للمشاريع الاقتصادية والتنموية ذات المردود الإيجابي والتي تعمل على توفير فرص عمل للكوادر والعمالة اليمنية.

وأشار إلى أن طبيعة الإجراءات الاستثمارية في المنطقة تقوم على مبدأ نظام النافذة الواحدة التي تسهل إجراءات قيام المشاريع في وقت قياسي.. مؤكداً استعداد المنطقة الحرة تقديم كافة التسهيلات لإقامة المشاريع الحيوية التي ستعمل على تحويل مدينة عدن إلى مركز للتجارة العالمية.

من جانبه أوضح رئيس مجلس إدارة شركة بكين طبيعة عمل الشركة والمتمثل في بناء وتجهيز وتخطيط المدن السكنية والتجارية والبنى التحتية وتحلية المياه وتوليد الطاقة إلى جانب الأنشطة الصناعية المختلفة.. لافتا إلى أن الشركة لها أنشطة في كثير من دول العالم.

وأشار إلى أن زيارته للمنطقة الحرة تأتي للتعرف على الفرص الاستثمارية وإمكانية أقامة مشاريع متنوعة فيها والاستفادة من موقع مدينة عدن الاستراتيجي الواقع على خط الملاحة الدولي وقربها من الأسواق المستهدفة.

ولفت إلى أن الشركة ستقوم بدراسة الأفكار المطروحة والمشاريع التي يمكن أقامتها مع الشركاء وكذا حث عدد من المستثمرين الصينيين وغيرهم على زيارة عدن للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة.

حضر اللقاء الملحق التجاري لليمن لدى الصين نشوان الحمدي.